المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه المقاولاتي في الجزائر

(الواقع، المعوقات والتدابير)

Small and medium-sized entreprises hi light of the entrepreneurial trend in Algeria

(Reality, cnstraints and measures)

دواودي جميلة[1]، طلحة أحمد[2*]

[1] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو، الجزائر، d.douaoudi@cu-aflou.edu.dz

[2] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو، الجزائر، lamineahmed17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/23 تاريخ القبول: 2022/10/14

الملخص:

قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تتبع مراحل تطورها والإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية، وتفعيل دورها والرفع من مساهمتها في التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على تحليل مجموعة من الإحصائيات المرتبطة بالتطور العددي من سنة 2016 الى غاية 2019 والقيام بمقارنة من حيث طبيعة النشاط والمساهمة في اليد العاملة لسنتي 2018 و 2019.

وخلصت الدراسة، إن النتائج المحصلة عليها من خلال إستراتيجية الدولة لم ترق إلى مستوى التطلعات، وإن مساهمة هذا القطاع مازالت ضعيفة الأمر الذي يستوجب بذل مجهود أكبر والتعمق أكثر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية إقتصادية، قانون توجيهي، مقاولاتية، مؤسسات ناشئة.

تصنيف JEL: E62، G23.

Abstract:

In this study we shed light on the reality of small and medium enterprises; in order to track the stages of their devlopment and procedures to the Algerian state; activate its role and raise the contribution of economic development.based on the analys of a set of statistics related to the numerical development of small and medium enterprises from 2016 to 2019; and compare it in terms of the nature of activity and labor contribution for 2018 and 2019.

The stady conclude: That the results obtained from the state srategy did not live up to the level of baldness. And the contribution this sector is still week;which requires more effort and more foolishness.

Key Words: *Small and medium enterprises; economic development; directive law; contracting; startup.*

JEL Classification: *E62, G23.*

* طلحة أحمد، lamineahmed17@gmail.com

1. مقدمة:

يشهد العالم حاليا توجها ملحوظا نحو تجسيد روح المقاولاتية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تتسم به هذه الأخيرة من مرونة مع التغيرات السريعة والقوية التي تصطدم بها الإقتصاديات العالمية. فكل الدول أدركت أهمية هذا النموذج المستحدث من المؤسسات ومساهمته في التنمية الإقتصادية.

لذا كان لزاما على الجزائر تدارك الأمر والمشي قدما وفق مسار الدول لتعزيز قدرتها الإقتصادية وتطوير بنيتها التحتية، عن طريق الإستفادة من خصائص هذا النمط من المؤسسات بالقيام بمجموعة من الإجراءات وإصدار قوانين ومراسيم وتنفيذ بعض الإصلاحات، في إطار إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من مساهمته في الإقتصاد.

ومما سبق تتراءا لنا **إشكالية دراستنا على النحو التالي: ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الفكر المقاولاتي في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة:

- ✓ قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات القانونية يترجم إرادة الدولة في تبني التوجه المقاولاتي .
- ✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه الكثير من التحديات قللت من فعاليتها في الإقتصاد.

أهداف الدراسة:

- التعريف بالمقاول والمقاولاتية وكل ما يحيط بهذين المفهومين.
- إيجاز للأطر التشريعية والتنظيمية لطبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على المشاكل ومجهودات الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعث الفكر المقاولاتي داخل هذه المؤسسات.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي، في سرد تطور مفهومي: المقاول والمقاولاتية اذ تطرقنا لتعاريف بعض الباحثين الإقتصاديين لهما.

إضافة إلى المنهج التحليلي في توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الإقتصادية المختلفة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية وتحديد مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- ➢ الإطار النظري للمقاولاتية.
- ➢ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ➢ المعوقات وتدابير الدولة للرفع من إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. الإطار النظري للمقاولاتية:

على مدار ثلاث عقود الماضية أصبح الإهتمام متزايدا بموضوع المقاولاتية من طرف الكثير من الباحثين في علوم الإقتصاد والإجتماع بالإضافة إلى حكومات مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تطوير طريقة جديدة للممارسة المقاولاتية. ولايمكننا التطرق إلى مفهوم المقاولاتية دون التطرق إلى مفهوم المقاول.

1.2 مفهوم المقاول: (عمارة، 2017-2018)

بالرجوع إلى الخلفية التاريخية لمصطلح"ENTREPREUEUR"أصله فرنسي، حيث ظهر لأول مرة سنة 1437 في قاموس"la langue française"، وقد تضمن هذا القاموس ثلاث تعاريف لهذا المصطلح، والتعريف الأكثر شيوعا هو الشخص النشيط والذي بنجز شيء ما .

- حسب **CANTILLON**: (القرن السابع عشر)عرف الإقتصادي الإيرلندي الريادي على أنه"الشخص الذي يقوم بشراء عوامل الإنتاج بأسعار معينة، من أجل بيع المخرجات الناتجة عنها بأسعار غير مؤكدة."
- حسب **J.B SAY:** (القرن الثامن عشر)"رائد الأعمال يوحد ويجمع عوامل الإنتاج بهدف رفع الإنتاجية أولا وتحقيق الربح ثانيا."
- **MARK CASSON** منسق"الشخص المختص في إتخاذ القرارات ذات الصلة بتنسيق الموارد النادرة".
- **JOSEPH SCHUMPETER**(1934): مبتكر"دور الريادي يتمثل في إعادة تشكيل أو إحداث ثورة في طرق الإنتاج، وإستغلال الاختراعات أو التقنيات الحديثة."
- **DRUKER (1964)**: "رائد الأعمال معظم للفرص."
- **ALBERT SHAPERO**(1975): "هو المبادر الذي ينظم الآليات الإجتماعية والإقتصادية ويتقبل خطر الفشل."
- **ROBERT HISRISH(1985)**: "هو الشخص الذي يخلق شيء مختلف ذو قيمة، مع تخصيص الوقت اللازم للعمل عليه وتحمل المخاطر المالية والنفسية."
- **FILLION(2004)**: "رجل الأعمال هو الشخص الذي يتصور ويحقق الرؤى."

1.1.2 خصائص ومميزات المقاول:

من بين القيم المختلفة التي تدفع المقاول الأخذ بها وتطبيقها هي: (لخضر منصور، 2021)

- الإبداع: تعتبر أهم السمات التي يجب أن يتمتع بها المقاول، حيث تعزز القدرة على التفكير المدع وتحليل المشاكل ورؤية الأشياء بشكل مختلف.
- إدارة مالية مستقلة: يعني إستغلال ذاتي وخلق وظيفة لنفسه وذلك على الصعيدين المهني والمالي، بإتخاذ القرارات الخاصة به، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترضه.
- الشعور بالمسؤولية: أي الإلتزام والتعهد الكامل ووضع كلمته ونزاهته على المحك.
- القيادة: وتظهر عندما تتحد الرؤيا والعمل معا.
- التضامن: وتتجلى في روح الفريق والشعور بالإنتماء له.
- الطموح: أي الرغبة في المخاطرة والجرأة في التقدم نحو الأمام مرتكزا على الإيمان بقدراته.

2.2 مفهوم المقاولاتية:

ظهر مصطلح المقاولاتية(Entrepreneurship) في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الإقتصادية في المقام الأول في كتابات RICHARD CANTILLON(حوالي 1680-1734) حيث عبر عن مفهوم الريادة بإعطائها البعد الإقتصادي.

✓ J.Schumpete و F.Knight: "إنها عملية إبتكار و تطوير طرق و أساليب جديدة لإستغلال الفرص التجارية."

✓ Stoner :"عملية إنشاء مؤسسات جديدة، وبشكل أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة."

✓ KuratkoوHodgetts : "هي عملية المغامرة بالبدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الإعتبار للمخاطر والعوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري."

✓ FillisوRentshler : "هي عملية خلق قيمة مضافة للمؤسسات والمجتمعات من خلال الجمع بين مجموعات فريدة من الموارد العامة والخاصة لإستغلال الفرص الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية في البيئة المتغيرة." (حجاج، 2018-2019)

ومما سبق فإن مفهوم المقاولاتية(الريادة)، يتضمن جميع الوظائف والأنشطة والأفعال المرتبطة بإدراك الفرص وإيجاد المنشآت التي تستثمر هذه الفرص بالإعتماد على قدرة ورغبة المقاولين في إنشاء أوتطوير مشروع إقتصادي مبدع تحت ظروف عدم التأكد من أجل تحقيق الربح.

1.2.2 أنواع المشاريع المقاولاتية: هناك معيارين لتصنيف المشاريع المقاولاتية:

- **حسب النشاط ونجد:**

- المقاولة التجارية: (قواسمي، 2020) وهي إما مقاولات التوزيع أو مقاولات الإبداع.
- مقاولات الإنتاج: وهي مقاولة تشتري المواد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض وتقوم بتحويلها إلى بضائع معدة للإستهلاك.
- مقاولات تقديم الخدمات: وهي المقاولات المتخصصة في تقديم الخدمات للزبائن كالنقل والملاهي العمومية.
- مقاولات الوساطة: وهي المقاولات التي تسعى إلى تذليل الصعوبات والعراقيل أمام التجار والمقاولين وتسهيل عملية إبرام العقود.
- المقاولات الفلاحية: والتي تشتغل في القطاع الفلاحي.
- المقاولات الحرفية: وهي التي تشتغل على الحرف اليدوية والتي ترتبط بالموروث الحضاري والأصيل للأمة.
- المقاولات البنكية والمالية: وهي المقاولات التي تقوم بالخدمات والمساعدات التي تتطلبها ممارسة عملية النقود والإئتمان.

- **حسب عمر المؤسسة:**

أ- إنشاء مؤسسة جديدة:

✓ إنشاء مؤسسة عن طريق الإمتياز: الإمتياز هو عملية تسويق تشمل طرفين رئيسيين: صاحب الإمتياز أي مانح الإمتياز بالشركة، والصاحب المرخص له أي الطرف الحاصل على الامتياز، تسمح هذه العملية بتولي بيع المنتجات أوخدمات للحصول على تعويض مالي وبالتالي يمكن أن يمستفيد المرخص له من سمعة العلامة التجارية للجهة صاحبة الإمتياز أو خبرتها مقابل دفع رسوم الدخول عند توقيع العقد خلال فترة التعاون.

✓ إنشاء مؤسسة من العدم: هذا هو الشكل الأكثر جاذبية لزيادة مشاريع الشباب، يعتمد على تحقيق فكرة جديدة بإستثمار أولي، فهو نتاج عملية الإبتكار أوحلول لمشاكل تواجه صاحب المشروع يوميا.

✓ إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ: في هذه الحالة يقوم صاحب العمل بمساعدة عماله ويقدم لهم الدعم والمرافقة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.

ب- شراء مشروع قائم (تطوير مؤسسة):

إنها شكل من أشكال المقاولاتية التي تنطوي على تولي مؤسسة أو أعمال قائمة بالفعل من قبل شخص طبيعي فرد لحسابه الخاص أو إعتباري من طرف مؤسسة قائمة، ونميز حالتين هما: (دباح، 2012)

- ✓ شراء مؤسسة في حالة جيدة: في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسة في حالة جيدة للبيع وبالتالي يجب على المقاول إمتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها بالإضافة إلى إمتلاك المهارات الملائمة والخبرة في التسيير.
- ✓ شراء مؤسسة تواجه صعوبات: في هاته الحالة على المقاول أن يكون على دراية بالإلتزامات القانونية التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة من هذا النوع وكذلك هي الأخرى تتطلب ضخ أموال كثيرة حتى تتمكن من معاودة نشاطها والوصول لحالة الاستقرار، وتتطلب ضخ أموال كثيرة حتى تتمكن من معاودة نشاطها والوصول لحالة الإستقرار وتتطلب أيضا إمتلاك معرفة وخبرة جيدتين لأجل إعادة بناء الثقة مع موظفين الزبائن الموردين ومختلف المتعاملين.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.3 مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: (www.DIM-MSILA.DZ، 2021):

بالنظر إلى خطوات الدولة الجزائرية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقسيم مراحل تطور القطاع إلى مرحلتين: الأولى هي مرحلة التشريعات أوالنشأة، أما الثانية هي مرحلة تفعيل الإصلاحات أو تجسيد الفكرة.

- ➢ **مرحلة التشريع(النشأة):**

في هذه المرحلة قامت الدولة الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين تمهيدا لنظام إقتصادي جديد، بحكم حداثة الدولة .

1963-1982: إعتماد الجزائر بعد الإستقلال النظام الإشتراكي الذي يقوم على سيادة الدولة على القطاعات الإقتصادية، أدى إلى تهميش القطاع الخاص وبالتالي غياب شبه تام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1982-1988: بعد صدور قانون الإستثمار 1982 حظي القطاع الخاص لأول مرة بدور في تحقيق أهداف التنمية المحلية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تحديد سقف الإستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الإدخار الخاص نحو نفقات غير منتجة اومضاربة.

1988-2000: دفعت النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات بالدولة الجزائرية إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل وإصدار مجموعة من القوانين:

- قانون النقد والقرض 14-04-1990 مكرسا مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.
- قانون ترقية الاستثمارات 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الإقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون والحق في الإستثمار بحرية وإنشاء وكالة لدعم الإستثمار ومتابعته(APSI).
- صدر أمر 95-22 في26-08-1995 لوضع إطار قانوني للخوصصة، حيث إرتفعت وتيرة الإستثمارات خاصة تلك المتعلقة بتشكيل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

إلا أن هذه الإصلاحات تزامنت مع برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي يهدف إلى تحرير الإقتصاد عموما، الأمر الذي أدى إلى تسريح العمال والرفع من نسبة البطالة. وأمام هذا الوضع إعتمدت الدولة برامج خاصة من بينها، برنامج مساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة والذي دخل حيز

التنفيذ سنة 1997 وهو موجه للشباب و الإطارات المسرحين، كما تم إنشاء صندوق ضمان إستثمارات المقاولات الصغرى بتمويل عمومي. (امينة.مولاي، 2020)

- **مرحلة تفعيل الإصلاحات (تجسيد المشروع):**

قامت الدولة الجزائري بإصدار مجموعة من القوانين سعيا منها لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من مساهمتها في التنمية. إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال، والواقع جاء عكس تطلعات المسؤولين، بالنظر إلى تبعية الإقتصاد الجزائري بنسبة أقل ما يقال عنها غير مطمئنة لقطاع المحروقات، وفي ظل الأوضاع الراهنة كان لزاما على الدولة أخذ الأمر بجدية أكبر لكسب الرهان ومواكبة الدول المتقدمة، خاصة بعد إنضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، إضافة إلى توقيعها على المثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000، وتجسد هذا الإهتمام بإصدار قانونين كانا حجر الأساس لتجسيد مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتحسين مناخ الإستثمار.

- ✓ **قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18**:

المؤرخ في 12-12-2001: (الشعبية، 15-12-2001) وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجيات المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يعتبر الإنطلاقة الحقيقية لها. وتمهيدا له قد صدر قبله الامر 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 و الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI) (الشعبية، 22-08-2001)، ووفقا للقانون 01-18 تم تحديد السلطات العمومية المخولة بدعم المؤسسات عن طريق تدابير أهمها:

- تحسين نوعية المعلومات الصناعية، التجارية، الإقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع.
- توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنشاء مؤسسات جديدة.
- تشجيع روح المقاولاتية والإبداع عن طريق إبرام إتفاقيات بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي.
- تسهيل الحصول على الخدمات المالية عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة الملفات .
- وضع إستراتيجية لتسويق المنتجات وتصديرها عن طريق تحسين النوعية وفق المعايير الدولية.

بالرغم من وجود هاته المؤسسات منذ الإستقلال، إلا أن تحديد محتواها و مضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بصدور القانون 01-18 والذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال و رقم الاعمال، و تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 الى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

الجدول (1): المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 01-18

نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	9-1	49-10	250-50
رقم الاعمال	10-20مليون دج	200-20مليون دج	200م-2ملياردج
الحصيلة السنوية دج	1-10ملايين دج	10-100مليون دج	100-500مليون دج

المصدر: بناء على المعطيات الواردة ضمن المواد5-6-7من المرسوم التشريعي 01-18 الجريدة الرسمية العدد 77، بتاريخ2001/12/15ص5

✓ **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة17-02:** (الشعبية، 11-01-2017)

أمام العسر المالي والمشاكل التي حالت دون تحقيق النتائج المسطرة في القانون التوجيهي 01-18، تمت مراجعة هذا الأخير وإصدار القانون التوجيهي 17-02 لإعطاء ديناميكية أكبر للإقتصاد وتنويع مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعد إصدار القانون من بين الخطوات الهامة التي إتخذتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية حيث يحدد رسميا أربعة جوانب مهمة لصنع سياسات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (OECD، مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم .منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا المتوسطية، 2019/2018)

1- تعريف رسمي للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.

2- الآليات المصممة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- التدابير التي تتخذها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التعاقد من الباطن، كوسيلة لتفعيل التنمية الصناعية وإستبدال الواردات.

4- تطوير نظام المعلومات الإقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت مسؤولية الوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة(AND PME)ليكون بمثابة أداة للتخطيط ووضع القرار، بدمج المعلومات من عدة مصادر إحصائية وإدارية: مكتب الإحصاء الوطني ONS، سجل الأعمال، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS)، صندوق الضمان الاجتماعي لأصحاب المهن الحرة والمهنيين المستقلين(CASNOS)، إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، غرفة التجارة والصناعة وجمعية المصارف والمؤسسات المالية.

ويشير القانون إلى أن السياسة الجزائرية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن تستندإلى التشاور والتنسيق بين الجهات الفاعلة المختصة العامة والخاصة، وعلى الدراسات المناسبة التي تقود إلى البرامج والتدابير وهياكل الدعم. وينص أيضا على إنشاء هيئة إستشارية للقطاعين العام والخاص، وهي المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CNC)-نوفمبر2017- إضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الإستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية(وفقا لقانون المالية 2018)، وسيتم تمويل الصندوق من خلال فرض ضريبة جديدة على الأراضي الصناعية تهدف إلى زيادة التمويل بنحو 395 مليون دينارجزائري. (OECD، مؤشرسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا المتوسطية، 2019/2018)

إن قانون 17-02 يعتمد على عدد من المبادئ والممارسات الدولية:

1- تعريفها بصفتها كيانات تجارية، تنتج سلع وخدمات بغض النظر عن مركزها(ذات مسؤولية محدودة أو لها صفة إعتبارية أو رواد أعمال حرة...)

2-الجمع بين معيار العمالة والمعايير المالية لتحسين تحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، العاملة في مختلف الأنشطة او القطاعات الإقتصادية وإستهدافها.

3- إدراج معايير إستقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(لا ينبغي ان تتجاوز ملكية كيان آخر للمشروع نسبة 25% كما لا تتجاوز ملكية الشركات السهمية الخاصة 49%)

إن إعتماد قانون 17-02 يجعل من الجزائر الإقتصاد المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بتعريف كامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويرد رسميا في التشريعات.

الجدول (02): معايير تعريف المؤسسات ص و م حسب قانون 17-02

المعيار	المشاريع المتناهية الصغر	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
التوظيف	9-1	49-10	250-50
المردود السنوي	اكثر 40مليون د ج	اكثر 400مليون د ج	اكثر 4 مليار د ج
بيان نهاية السنة	اكبر20 مليون د ج	اكثر 200مليون د ج	اكثر 1 مليار د ج

المصدر:قانون المشاريع الص و م 17-02 عام 2017

3 . 2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

3 . 2 . 1 التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار إهتمام الدولة بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، وتوجه الحكومة إلى تعزيز وتقوية القطاع، عرف هذا الأخير تطورا ملحوظا لعدد المؤسسات الناشطة، فحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة المعنية، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1.193.339 مؤسسة سنة 2019 بإرتفاع قدره4.5% مقارنة بسنة 2018.

الجدول (03): تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجز ائر2016-2019

السنوات	العدد	نسبة التغير
2016	1.022.621	
2017	1.074.503	+5.07%
2018	1.141.863	+6.26%
2019	1.193.336	+4.51%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء PME 2019/12/31 الرقم 36 افريل 2020

بالعودة إلى تفاصيل هذه المعطيات، ورغم الإرتفاع الملموس إلا أننا نجد بعض الإختلالات فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الطبيعة القانونية (القطاع العمومي والخاص). إذ عرفت المؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص، إرتفاعا متزايدا عكس المؤسسات العمومية التي شهدت إنخفاظا ملحوظا في السداسي الأول لسنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 وهذا راجع إلى إعادة هيكلة محفظة القطاع العمومي التجاري، كما يوضحه الجدول.

الجدول(4): تطور تعداد م ص و م بالجز ائر من حيث الصيغة القانونية 2018-2019

نوع المؤسسة ص و م	عدد الم ص وم 2018	عدد الم ص و م 2019	التطور بالوحدات	التغير النسبي %
المؤسسات الخاصة	880.950	1.193.096	312146	35.43
المؤسسات العمومية	261	243	18-	6.90-
المجموع	1.141.863	1.193.339	51.476	4.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء خاص بالم ص و م 31/12/2019 PME الرقم 36 افريل 2020

3 . 2 . 2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية:

يستحوذ قطاع الخدمات على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل كلي، ليليه قطاع النشاطات الحرفية، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لا تمثل المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي

سوى 8.69%من الأنشطة، وهذا بسبب الإجراءات المعقدة، وندرة المادة الأولية إضافة إلى إرتفاع التكاليف في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات السابقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(5): تطورالم ص و م بحسب النشاط(2018-2019)

قطاعات النشاط	2018		2019		التغيرالنسبي
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.63	4.37
المحروقات	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والاشغال	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعة	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.17	614375	51.48	4.85
النشاط الحرفي	260652	22.83	274554	23.01	5.33
المجموع	1.141.863	100	1.193.339	100	4.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء خاص بالم ص و م 31/12/2019 PME الرقم 36 افريل 2020

3 . 2 . 3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشغيل:

أمام أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب، قامت الحكومة باستحداث آليات لمساعدتهم على إنشاء مؤسسات، كما قامت بوضع هياكل لمرافقتهم ومساندتهم لإزالة العقبات، خاصة منها تلك المتعلقة بالتمويل، الأمر الذي زاد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل.

الجدول (6): تطورتعداد العاملين بالمؤسسات ص و م(2018-2019)

نوع المؤسسة	2018		2019		التغيرالنسبي %
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
مؤسسة خاصة	2702067	99.19	2864566	99.27	6.01
مؤسسة عمومية	22197	0.81	21085	0.73	5.01-
المجموع	2724264	100	2885651	100	5.92

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء خاص بالم ص و م 31/12/2019 PME الرقم 36 افريل 2020

4 . 2 . 3 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ما يجدر الإشارة إليه أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز بالمناطق الشمالية للبلاد وبنسبة أقل في الهضاب العليا، لتنخفض بشكل كبير في المناطق الجنوبية، وهذا بسبب الفرق في البنية التحتية والكثافة السكانية التي تحدد احتياجات السكان.

الجدول (7): توزيع الم ص و م حسب المناطق في الجزائر 2019

المنطقة	العدد	نسبة التمركز%
الشمال	830438	69.59
الهضاب العليا	262340	21.98
الصحراء	100561	8.43
المجموع	1.193.339	100

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء خاص بالم ص و م PME 31/12/2019 الرقم 36 افريل 2020

3. المعوقات و تدابير الدولة للرفع من إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.4 المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك عدة مشاكل وعراقيل تصطدم بها عملية إنشاء مؤسسة من شأنها تعطيل هذه العملية أو التخلي عليها نهائيا من طرف المقاول الذي يجد نفسه مجبرا على التخلي عن مشروعه. ومن بين هذه العراقيل نجد:

- **مشكل العقار الصناعي:**

هي من أبرز المشاكل التي تواجه المستثمر في بداية تجسيد مشروعه، بسبب التعقيدات الإدارية المتعلقة بتسوية ملكية العقار إضافة إلى ندرة العقار نفسه إن لم نقل إنعدامه وإن وجد فهو بأسعار خيالية يعجز المستثمر الجديد دفعها، وهذا يرجع إلى عدم وجود آلية واضحة لتنظيم عملية إقتناء العقار في ظل وجود لوبيات تسيطر عليه. (سمير، 2013)

- **مشكل التمويل:**

لا يزال مشكل التمويل والإئتمان يؤرق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. إذ لا تتوفر الجزائر على مكاتب للإئتمان أو سجل للأصول المنقولة، ولاتزال الدولة تلعب دورا مهيمنا في توفير التمويل من خلال الضمانات الإئتمانية أو من خلال التمويل المباشر.

على الرغم من إصدار مجموعة من المراسيم والأحكام القانونية لتسهيل الحصول على التمويل، إلا أنه مازال عائق التمويل يقف حاجزا أمام إنشاء مؤسسة أو تطويرها بسبب الشروط الصارمة التي تفرضها البنوك والمتمثلة أساسا في:

- ضعف الضمانات المقدمة من طرف صاحب المشروع.
- رفض المشروع بسبب عدم جدواه الإقتصادية.
- إرتفاع معدل الفائدة. (امينة.مولاي، 2020)

- **مشكل السلوكيات الإدارية:**

إن سلوك بعض الموظفين في الإدارات العمومية أدى إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية وتوقف عجلة التنمية الإقتصادية. الأمر الذي إنعكس سلبا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد. إذ أن العراقيل الإداية من جهة والمدة الطويلة التي تستغرقها دراسة الملفات من جهة أخرى أدى إلى تخلي الكثير من رواد الأعمال عن مشاريعهم.

- **مشكل الكفاءة:**

تعاني غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كفاءة الموارد البشرية، إضافة إلى الإعتماد على الأساليب التقليدية في التسيير وعدم التواصل مع مكاتب دراسات إستشارية والإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي، كل هذه العوامل من شأنها التأثير سلبا على حجم الإنتاج ونوعيته.

- **مشكل التسويق:**

إن تغيير نظرة المستهلك للمنتوج المحلي على أنه أقل جودة من المستورد، لا تزال من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي صعبت من مهمة تسويق منتجاتها في ظل المنافسة الشرسة من قبل السلع الأجنبية. إضافة إلى ضعف آليات التسويق لديها بسبب قلة الخبرة أو عدم كفاءة موظفيها. (خالد و عطية، 2017)

2 . 4 الإجراءات والتدابير لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إيمانا منها بالدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في التنمية الإقتصادية في جميع مجالاتها، قامت الحكومة بمساندتها بإتخاذ العديد من الإجراءات لتجاوز العقبات والمشاكل نوجز منها:

- **إصلاحات على مستوى الإطار القانوني و التأسيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بموجب مرسوم تنفيذي رقم170 بتاريخ 04-07-2018حيث يمكن للوكالة إبرام إتفاقيات شراكة مع كل منظمة أو تنظيم ذي نشاط مماثل.

- مرسوم تنفيذي بتاريخ 5 ماي 2020، تم على إثره إسناد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ONSEG بشكل رسمي إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة، بعد ما كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل. (الجزائرية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسند رسميا لوزارة المؤسسات الصغيرة، 2020/05/10)

- **وضع إستراتيجية لتسهيل عملية التمويل:**

من أجل دعم مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام القرض الشعبي الجزائري بتسهيل نشاط هذه المؤسسات من خلال الزيادة في مدة تسديد القروض في آجال تتراوح بين 5-7 سنوات، إضافة إلى تدشين فضاء مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة. (الجزائرية، القرض الشعبي الجزائري يدشن فضاء مخصصا للم ص و م والمؤسسات الناشئة، 2020/11/28)وفي ذات السياق تم التوقيع على إتفاقية بين البنك الخارجي الجزائري وصندوق ضمان القروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(هي هيئة ضمان تهدف إلى تغطية مخاطر التخلف عن سداد القروض الإستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض إنشاء وتوسيع النشاط وتجديده أوتجديد المعدات. أنشئت سنة 2004) وتهدف هذه الإتفاقية إلى تعزيز مستوى تكامل الضمانات المالية في نطاق الممارسة اليومية للبنوك في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسعى الصندوق إلى مضاعفة منح ضمان قرض جديد خلال السنة مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت إنخفاضا بسبب الوباء(389 مشروع سنة 2020مقابل 648 مشروع سنة 2019.) (الجزائرية، توقيع اتفاقية بين البنك الخارجي و صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص و م، 2021/01/05)

- **توسيع اليات المرافقة:**

- قامت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار منذ بداية سنة 2021 إلى غاية 30 سبتمبر من مرافقة 454 مؤسسة مقابل321 سنة 2020 بهدف دعمها ومساعدتها، إضافة إلى الدورات التكوينية

التي إستفاد منها الشباب المبتكر، إذ بلغت 135 دورة منذ بداية 2021 وإستقبال 2861 شخصا أصحاب الأفكار المبتكرة خلال نفس السنة.

- التوقيع على إتفاقية إطار بين سونلغاز والوكالة بهدف دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعاون المؤسسات العمومية مع مؤسسات محلية للمناولة وإشراكها في تطوير القطاع الطاقوي.

- بهدف تطوير قدرتها على إستعمال التكنولوجيا الحديثة، تم إعداد برنامج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (GIZ) بالجزائر، من أجل رفع فعاليتها في إستغلال الموارد الطاقوية، وتمكينها من الولوج إلى أسواق جديدة والتقليص من نسب الفشل عن طريق تشخيص الأسباب والقضاء على العراقيل البيروقراطية، حيث يستفيد حاملو المشاريع على دورات تكوينية توفرها الوكالة بتمويل من صندوق دعم الإستثمار وصندوق دعم التنافسية. (الجزائرية، برنامج جديد لعصرنة المؤسسات ص و م ، 2021/10/16)

- **عصرنة القطاع:** (الجزائرية، نحو انشاء منصة رقمية تجمع كل المشاريع الذكية، 2020/05/18)

إطلاق منصة رقمية تظم المعلومات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عمل تنسيقي مابين الوكالة ووزارة الصناعة، حيث يوجد قرار وزاري مشترك مابين وزارات الصناعة، التجارة، المالية والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يحدد آليات جمع المعلومات بحيث تكلف كل هيئة ذي صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الصندوق الوطني للتأمينات ومؤسسة السجل التجاري ووكالة دعم المقاولاتية، بتقديم المعلومات حول المؤسسات إلى الوكالة قصد تزويد المنصة الرقمية.

ويجدر الإشارة أن الولوج لهذه المنصة يتم بتوفر مجموعة من الشروط تحددها اللجنة التقييمية وتعتبر هذه الأخيرة الجهة الوحيدة المؤهلة لقبول أو رفض إلتحاق أي مؤسسة ناشئة بالمنصة الرقمية، ومن بين الشروط الأساسية أن يكون للمؤسسة"وسام المؤسسة الناشئة".

4. الخاتمة:

يدور جدل حاد حول أفضل السبل للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستفادة من الدروس والتجارب السابقة، إدراكا من الدول أنها اللبنة الأساسية لبناء قاعدة إقتصادية يعول عليها في التنمية.

في هذا الإطار وضعت الجزائر تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الأولويات الأساسية في البرامج الحكومية، والإهتمام به كقاطرة للتنمية الإقتصادية نظرا لدوره المحوري الذي يمس جميع مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

من خلال دراستنا إستخلصنا بعض النتائج نوجزها كالاتي:

- منذ الثمانينات تخلت الجزائر عن فكرة التحديث الاقتصادي اعتمادا على المؤسسات العمومية الكبرى، وتوجهت إلى فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية الدائمة لطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نموها المختلفة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تجد صعوبة في الدخول إلى الأسواق على ضوء متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال إضافة إلى الأعباء الضريبية.

- ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المحيط الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين شركات والتحالفات مع المنشآت الكبرى (تساهم بـ 10% فقط من احتياجات المؤسسات الكبرى)
- نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيفا وغير قادر عن إيجاد ديناميكية قوية، فهي تعاني من محيط بيروقراطي يعيق تحولها إلى قيمة مضافة في النسيج الاقتصادي، كمشكلة العقار الصناعي وغياب الشفافية في إدارة ملف العقار.
- عدم توفير وتنويع أدوات التمويل بما يلائم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونخص بالذكر خيارات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل.
- رغم السياسات والمبادرات إلا أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي والتشغيل تحتاج مزيدا من التحسين 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة تشغل من 1 الى 10%عمال، ويمثل القطاع 56%من اليد العاملة.

ويمكن إيجاز بعض التوصيات التي نراها مهمة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الحاجة إلى مناخ قانوني وضريبي مستقر ونظام مالي متطور وسوق مالية عصرية.
- ضرورة القضاء على مركزية القرار الإقتصادي والتوجه نحو اللامركزية قصد تنويع النشاطات.
- تفعيل دور المؤسسات الكبرى في الجزائر وخلق شبكات مؤسساتية تعمل على تلبية حاجياتها من مواد مصنعة، وتزويدها بخدمات فرعية، وتعمل على تمويلها قصد تشجيع خلق مناخ إستثماري تكون فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الإقتصادية.
- تحسين برامج التدريب لدعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق التركيز على القطاعات ذات إمكانية التصدير .
- إدراج ريادة الأعمال ككفاءة في برامج التعليم الثانوي والمهني.

5. قائمة المراجع:

- DIM-MSILA.DZ .www 17.ديسمبر2021(مديرية الصناعة والمناجم/مسيلة)
- OECD. (2019/2018). مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا المتوسطية.ص81-82
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (11-01-2017). الجريدة الرسمية(02)، ص06.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (15-12-2001). الجريدة الرسمية(77)، 05.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (22-08-2001). الجريدة الرسمية(47)، ص05
- امينة مولاي. (جوان, 2020). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07(العدد الاول)، صفحة 134.125.124
- ايت عكاش حميد قرومي سمير. (جوان, 2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات. مجلة معارف، المجلد 08(العدد 14)، صفحة ص 232.
- رجم حمزة بن ناصف خالد، و لبعربي عطية. (2017). تقييم برامج دعمالمشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد 06)، صفحة ص 76.

- رشيدة قواسمي. (2020). التاصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي. مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، 04(02)، صفحة 168.
- شريف عمارة. (2017-2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية. مطبوعة جامعية. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد الصديق بن يحي.
- عبد الحكيم حجاج. (2018-2019). المقاولاتية. مطبوعة بداغوجية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير: جامعة 8ماي 1945 قالمة
- مليكة لخضر منصور. (04 مارس, 2021). مقال :تفعيل روح المقاولاتية في الجزائر. مجلة الكترونية-ديوان العرب-.
- نادية دباح. (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها(2000-2009) .مذكرة ماجستير. ص30. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة الجزائر 3.
- وكالة الانباء الجزائرية. (2021/01/05). توقيع اتفاقية بين البنك الخارجي و صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص و م.
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020/05/10). الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تسند رسميا لوزارة المؤسسات الصغيرة.
- وكالة الانباء الجزائرية. (2021/10/16). برنامج جديد لعصرنة المؤسسات ص و م .
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020/05/18). نحو انشاء منصة رقمية تجمع كل المشاريع الذكية.
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020/11/28). القرض الشعبي الجزائري يدشن فضاء مخصصا للم ص و م والمؤسسات الناشئة.